المصرف الدولي
للتجارة و التمويل ش.م.م
The International Bank
For Trade & Finance

مديرية الشركات
رقم
تاريخ
ام الدائرة

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية

والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية لشركة المصرف الدولي للتجارة والتمويل ش.م.م.س.ع

المنعقد بتاريخ 2026/07/27

(الجلسة الأولى+الجلسة الثانية)

بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد 150-173-176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها بإعلان على مرتين في النشرة الالكترونية لصحيفتين يوميتين وفق الآتي:

- **جريدة الثورة العدد/143/ تاريخ 2026/07/08،والعدد رقم/144/ ، تاريخ 2026/07/09.**
- **جريدة الحرية العدد/279/تاريخ 2026/07/08، والعدد رقم /280/ تاريخ 2026/07/12.**

عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية) اجتماعها في فندق الشام/ قاعة الأمويين في دمشق تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الاثنين الموافق لـ 2026/07/27.

تم الالتزام بأحكام المادتين 179و180 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى المصرف .

حضر أعضاء مجلس الإدارة السادة: الدكتورة ديالا الحج عارف و الدكتور محمد حمندوش و السيد محمد الحلاق والسيد طارق حسيان و السيد محمد سعيد الدجاني والسيد عمرو موسى، بالإضافة إلى السيد فادي الجليلاتي الرئيس التنفيذي للمصرف.

وتغيب السادة: عمار الصفدي وأحمد الخضر وم.حسان يعقوب بسبب السفر وبعذر مقبول.

أناب بنك الاسكان بموجب كتاب رقم 2026/23/1445/2/1/9 السيد" محمد سعيد الدجاني" ممثلاً عن بنك الاسكان للتجارة والتمويل لحضور الاجتماع والتصويت على قرارات الهيئة العامة.

أنابت الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية بموجب كتاب رقم 20/ص1 تاريخ 2026/07/22 السيد أبو بكر رمضان عمر الرحيبي /رئيس مجلس إدارة الشركة ممثلاً عنها لحضور الاجتماع والتصويت على القرارات.

وحضر ممثلي الجهات العامة الوصائية السادة:

- السيد يمان أحمد الحمو والسيد محمد أنس ناعسة/ عن وزارة الاقتصاد والصناعة

بموجب الكتاب الصادر عن الوزارة رقم 1/12/9462 تاريخ 27/ 2026/07.

- السيدة جمانة حامد رئيس شعبة في قسم الترخيص والتسجيل/ مصرف سورية المركزي.
- السيد نادر منصور رئيس شعبة لدى قسم الرقابة المكتبية/ مصرف سورية المركزي.
- السيد مهند عيسى رئيس شعبة لدى قسم الرقابة المكتبية/ مصرف سورية المركزي.

بموجب الكتاب رقم 16/3043/ص تاريخ 2026/07/16.

- السيدة سوزان شحادة مدير مديرية الإصدار والترخيص/ هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
- الآنسة سوسن صقر من دائرة الرقابة على السوق/ هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

بموجب كتاب رقم(675/ص-م-إ) تاريخ 2026/07/13.

وحضر السيد وديع حداد ممثل عن شركة السمان ومشاركوه مدقق الحسابات المنتخب من قبل الهيئة العامة للمصرف عن عام 2025.

وزارة الاقتصاد والصناعة
الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

٦ آب ٢٠٢٦

المصرف الدولي للتجارة والتمويل ش.م.م
The International Bank For Trade & Finance

ترأس الجلسة الدكتورة ديالا الحج عارف بصفتها نائب رئيس مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

عُين المحامي عماد الكردي مدوناً لوقائع الجلسة.

تم اختيار كل من السادة المساهمين : السيدة جميلة عمران والسيد ابراهيم طرحها مراقبين تصويت.

بلغت نسبة الحضور **57,05%** من رأسمال المصرف الممثل في الاجتماع في الجلسة الأولى وعملاً بالمادة /170/من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 والنظام الأساسي للشركة، لا تعد الجلسة الأولى لاجتماع الهيئة العامة غير العادية قانونية مالم يحضرها مساهمون يمثلون 75% على الاقل من أسهم الشركة وبالتالي تم تأجيل الاجتماع إلى الجلسة الثانية والمحددة في الساعة الثانية عشر من نفس اليوم حيث أن النصاب يعتبر قانوني في حال حضرها مساهمون يمثلون 40%على الأقل من الأسهم المكتتب بها.

تم استعراض الصحف التي نشرت الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة، فتبين أن النشر قد تم حسب الأصول والقانون، وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الهيئة العامة غير العادية، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل للبدء بالجلسة الثانية بحضور مساهمين يملكون أصالة وإنابة عدداً من الأسهم وهي تشكل نسبة 59,07% من رأسمال المصرف وبعد التأكد من مراعاة أصول تطبيق القانون، أعلنت رئيسة الجلسة قانونيتها وتوافر الشروط اللازمة لانعقادها.

لأسباب استثنائية أدت إلى تأخر وصول السادة مندوبي وزارة الاقتصاد والصناعة وذلك لأسباب خارجة عن إرادتهم تتعلق بإزدحام الطرقات في ظل انعقاد جلسة مجلس الشعب ،عقدت الجلسة الثانية بتمام الساعة 12,25 وافتتحتها رئيسة الجلسة نائب رئيس مجلس الإدارة الدكتورة ديالا الحج عارف بالترحيب بالسادة المساهمين والسادة ممثلي وزارة الاقتصاد والصناعة والسادة ممثلي مصرف سورية المركزي والسادة ممثلي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، كما رحبت بالسادة أعضاء مجلس الإدارة ممثلي الشريك الاستراتيجي بنك الإسكان وبقية الأعضاء.

صادق رئيس الجلسة ومراقبي التصويت على نسبة وسجل الحضور لتبقى نسخة منها محفوظة لدى مجلس الإدارة.

كما أعلن المساهمون المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وعن مهل الحضور والنشر وغيرها وأقروا صحة الدعوة ووافقوا عليها.

ومن ثم تلت رئيسة الجلسة على المجتمعين جدول الأعمال الذي يتضمن البنود الواجب مناقشتها واتخاذ قرار فيها، وهي على الشكل التالي:

1. **سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2025 و المصادقة على خطة العمل للسنة المالية 2026.**
2. **سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية 2025.**
3. **مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية عن السنة المالية2025والمصادقة عليهما.**
4. **انتخاب مدققي الحسابات لعام 2026 و تحديد تعويضاتهم.**
5. **تكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة.**
6. **مناقشة واقع محفظة التسهيلات الائتمانية لدى المصرف وتطورها خلال العام 2025.**
7. **المصادقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2025 والبحث في تعويضات عام 2026.**

8.المصادقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لعام 2025.

9.اتخاذ القرار بخصوص اقتراح مجلس الإدارة بزيادة رأسمال المصرف من خلال اصدار أسهم مجانية بقيمة /475,000,000/ ل.س جديدة عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة، أي ما يعادل ما نسبته 90.5% من رأس المال الحالي ليصبح رأسمال المصرف بعد الزيادة /1,000,000,000/ ل.س فقط مليار ليرة سورية جديدة و تعديل المادة /6/ من أحكام النظام الأساسي و ذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية و الإشرافية.

10.الموافقة على منح الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة وللأشخاص المكلفين بتمثيل الشركة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو أن يتعاطوا تجارة مشابهة أو منافسة لها وفقاً لأحكام المادة 152 من قانون الشركات رقم 29لعام 2011.

11. البحث في الاقتراحات الخاصة بالاستدانة وبيع عقارات الشركة ورهنها وإعطاء الكفالات والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها التي تخرج عن صلاحية مجلس الإدارة واتخاذ القرارات بذلك.

12.إبراء ذمة مجلس الإدارة عن الدورة المالية المنتهية بتاريخ 2025/12/31.

بعد تلاوة جدول الأعمال طرحت رئيسة الجلسة المصادقة عليه، وتمت المصادقة من قبل الهيئة العامة.

<u>البند الأول: سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2025 و المصادقة على خطة العمل للسنة المالية2026.</u>

تلت رئيسة الجلسة تقرير مجلس الإدارة المقدم للهيئة العامة الذي تضمن استعراض ماتم انجازه خلال عام 2025 استمراراً لمسيرة المصرف الناجحة، إذ تمكن المصرف من تحقيق أرباح جعلته يحافظ على موقعه الريادي في القطاع المصرفي ومتانة وقوة مركزه المالي ومكنته من مواجهة الظروف الاستثنائية والتحديات المحلية والخارجية،كما استعرضت أنشطة المصرف الرئيسية وانجازات كافة قطاعات الأعمال ومتطلبات الحوكمة وخطة عمل المصرف المستقبلية للعام 2026، التي ترتكز على:

1- التركيز عل تنويع مصادر الدخل.
2-زيادة حجم محفظة التسهيلات الائتمانية لكافة قطاعات العملاء.
3-التركيز على تمويل النشاطات التجارية من خلال إصدار وتمويل الاعتمادات المستندية والحوالات ومتابعة المحفظة الائتمانية وعملية لضمان التحصيل المستمر.
4-زيادة وتيرة العمليات التشغيلية وخصوصاً عمليات التجارة الخارجية وعمليات FX خلال العام 2026 وبما ينعكس على نمو صافي الارباح.
5-العمل على توسيع شبكة البنوك المراسلة وبما يضمن تمرير عمليات التجارة الخارجية على نطاق واسع.
6-الاستمرار في تعزيز وتطوير الخدمات الإلكترونية لمواكبة مشروع التحول الرقمي مع استكمال البنية التحتية اللازمة للتمكين من ذلك.
7-تعزيز قاعدة العملاء من كافة الفئات مع العمل على استقطاب فئات جديدة وفقا لنظام الباقات المعمول به وبما يسهم في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية وبما يلبي احتياجات كل فئة.
8-العمل على مراجعة التعليمات والمنتجات بشكل مستمر ودائم.

وزارة الاقتصاد والصناعة
الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات المساهمة

شكرت السيدة رئيسة الجلسة السادة المساهمين والسادة ممثلي الجهات الوصائية والشريك الاستراتيجي بنك الاسكان، و تمنت للمصرف المزيد من التطور والتقدم والازدهار بما يخدم بلدنا الغالي ويساهم باستمرار نموه ورفعته بعد التحرير وفي ظل القيادة الجديدة.

البند الثاني: سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية 2025.

قام السيد وديع حداد ممثل شركة السمان ومشاركوه / مدقق الحسابات بتلاوة تقريره إلى الهيئة العامة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل، وقد بين فيه بأن البيانات المالية الموحدة تظهر بعدالة المركز المالي للمجموعة كما في 31 كانون الأول لعام 2025 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية المعتمدة وللإرشادات والتوجيهات ذات الصلة وتعليمات مصرف سورية المركزي وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية وأوصى بالمصادقة عليها.

البند الثالث: مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية عن السنة المالية 2025 والمصادقة عليهما بعد أن تم طرح وعرض تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات و الحسابات النهائية عن عام 2025 للمناقشة

كانت أبرز النقاط التي تمت مناقشتها كمايلي:

المساهم المهندس خليل ابراهيم الخشي: طلب أن يتم ذكر ملاحظة حول تأخر انعقاد الجلسة حوالي أكثر من ساعة إلى الساعة والنصف بالإضافة إلى ذكر خطة عمل 2026 وإمكانية فتح نوافذ اسلامية لخدمة العملاء للراغبين في التعامل حسب الشريعة الاسلامية وعن مدى جهوزية المصرف لطرح هذه الخدمة فيما إذا كانت هناك تشريعات تسمح بذلك، كما أضاف إلى إمكانية فتح فروع أخرى والتوسع في باقي المحافظات وبيان الوضع الحالي لفرع الجميلية في محافظة حلب لجهة كونه فعال ام معلق، كما اقترح التعاقد مع شركات الحوالات المنتشرة في المناطق البعيدة لخدمة العملاء في تلك المناطق أسوة بباقي البنوك.

كما نوه المساهم لضرورة طرح بطاقتي ال visa card و master card في الخطة المستقبلية وخصها بخدمة المغتربين السوريين وغير السوريين كما أفاد بأنها تخدم التحول الرقمي.

كذلك بين المساهم بأن هناك تحصيل كبير للديون المتعثرة بالإضافة إلى امكانية تحصيل باقي الديون الأخرى حيث تجاوزت نسبة التحصيل 50% من العام الماضي.

حيث وضحت السيدة رئيسة الجلسة بهذا الخصوص بأنه تم اعتذار السادة مندوبي وزارة الاقتصاد والصناعة حول تأخر انعقاد الجلسة الثانية الذي حصل لمدة حوالي 25 دقيقة وذلك لأسباب خارجة عن ارادتهم التي تم ذكرها أعلاه.

المساهم جو الكبه بالأصالة و/الوكالة/: بين المساهم بأنه وبعد الاطلاع على التقرير السنوي لعام 2025 تبين بأنه يوجد تراجع كبير في التسهيلات الائتمانية و الودائع بالرغم من الحاجة الكبيرة لها في ظل الانفتاح الاقتصادي الحاصل، تم ملاحظة تعرض المصرف في العام 2025 إلى خسائر تشغيلية نتيجة عدم تحقيق اعمال المصرف الاعتيادية بالإضافة إلى عدم وجود كفاءة في الإدارة التنفيذية الحالية لذلك اقترح تعيين عضو مجلس ادارة منتدب لمعالجة الخلل، كما طلب من مجلس الإدارة و الجهات الوصائية المصادقة على رفع نسبة تملك أسهم أعضاء مجلس الإدارة إلى نسبة 5% من رأسمال المصرف.

وزارة الاقتصاد والصناعة
الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة

المصرف الدولي للتجارة والتمويل (ش.م.س)
IBTF
The International Bank For Trade & Finance

المساهمة منى الصميلي: تمنت المساهمة في العام القادم إلى وجود مكرمة للمساهمين وهي إعفاؤهم من العمولات الشهرية عند التداول في العمليات البنكية ليتم تعزيز ثقة المساهم في المصرف.

المساهمة ريما مالك: قامت المساهمة بتقديم مداخلة ومناقشة حسب ماهو وارد أدناه وذلك حسب تعبير المساهمة "احييكم بأطيب التحيات في هذه المناسبة لاجتماع الهيئة العامة لمصرفنا الذي نعتز ونفتخر به والذي نتمنى له العودة لممارسة دوره الريادي في المساهمة بالتنمية الاقتصادية والوطنية وإعادة الإعمارالحقيقية بعد أن فقد المصرف الدولي للتجارة والتمويل منذ أربعة سنوات موقعه الرئيسي بين المصارف السورية الخاصة مع فقدان وجود إدارة مسؤولة تكون من أهم أولوياتها الحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة والالتزام بالقوانين والأنظمة.

كما بينت المساهمة إلى بيان سبب وجود حظرعلى حسابها في مواقع التواصل الاجتماعي على صفحة المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبالرغم من ذلك تم القدرة على معرفة موعد الاجتماع.

كما أشارت إلى أنه وبهذه المناسبة بأن ذلك يتطلب الوقوف على مجمل أداء المصرف للعام 2025 ومناقشة بياناته المالية التي أظهرت تراجعاً كبيراً في مؤشرات أدائه بالمقارنة مع السنوات السابقة ونتائج أداء المصرف الخاصة المنافسة وتمنت أن يتسع صدرمجلس الإدارة لمناقشة ذلك لاسيما ونحن نرى المصرف اليوم فقد جزءً كبيراً من حصته السوقية مع عدم تشكيل خطة عمل ذات ملامح واضحة لإنقاذ المصرف من الأوضاع السيئة التي قد وصل إليها وارتكاب الإدارة التنفيذية مخالفات جسيمة لم تراعي حماية مصالح المودعين والمساهمين وجميع أصحاب المصلحة على حد سواء وليس أخرها قيام هذه الإدارة خلال 2025 بتوظيف استثمارات في سندات خزينة أردنية طويلة الأجل بمبلغ حوالي 10 مليون دينار أردني مايعادل 151,000,000,000 مليار ليرة سورية قديمة مخالفاً بذلك تعليمات مصرف سورية المركزي أخرها التعميم رقم ص/16/3768 تاريخ 2025/8/26 وقرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم 2/340/ص تاريخ 2025/8/10 والتي نصت على السماح للمصارف التي لديها أموال حرة " وهنا أقف عند عبارة حرة " لدى مصارف تصنيفها أقل من BBB باستخدام تلك الأموال في عمليات التجارة الخارجية فقط وفي حال رغبة المصارف استثمار هذه الأموال أو ربطها كودائع أن يتم ذلك في مصارف مراسلة لايقل تصنيفها الائتماني عن BBB حيث نجد أن تصنيف المصدر لسندات الخزينة الأردنية هو – BB في استهانة كبيرة بمصالح المساهمين وتحمل مخاطر كبيرة دون مراعاة للإدارة السليمة للمخاطر وحماية أصحاب المصلحة نتيجة لهذا التعرض الكبير وطويل الأجل وتوقف الإدارة التنفيذية منذ حوالي أربع سنوات عن دفع أي فائدة لأصحاب الودائع التي تم تحويلها جميعها إلى الأردن في عملية أقل مايقال عنها هو الإضرار بالمصلحة الوطنية والقومية لصغار وكبار المودعين والتلاعب بجيوب المودعين واستغلال أموالهم بطريقة غير مشروعة دون مراعاة للانظمة والقوانين لاسيما قانون النقد الأساسي وقانون تأسيس المصارف الخاصة بالمقابل نجد أن المصرف يستفيد من عوائد كبيرة نتيجة استثمار هذه الودائع في دولة الأردن وهي التي تشكل اليوم المصدر الأساسي والوحيد تقريباً لإيرادات المصرف مما يشير ايضاً إلى ضعف الكفاءة التشغيلية لدى الإدارة الحالية التنفيذية بالاضافة لوجود خلل كبير وغير مدروس في قاعدة التمويل المستقر بحسب البيانات المالية المنشورة حيث نجد أن 5% فقط من إجمالي ودائع المصرف وهو ودائع لأجل و 95% منها على شكل حسابات جارية علماً أن الحد الأدنى للودائع المستقرة لأجل يتراوح بين 30% و50% مما يدل على حجم المخاطر الكبير في عمليات المصرف وارتفاع نسبة التعثر بشكل كبير خلال العام 2025 حيث بلغت نسبة الديون غيرالمنتجة حوالي 25% مما يدل على ضعف إدارة وجودة الأصول في المصرف حيث أن جزء كبير من القروض الممنوحة خلال السنتين الماضيتين قد تعثر مما يدل على عدم وجود قاعدة متينة للمحافظة على جودة أصول المصرف كما حقق المصرف خلال عام 2025 خسائر تشغيلية بقيمة 12 مليار ليرة سورية نتيجة اعتماد المصرف بشكل كبير جداً على ايرادات الفوائد من إيداع امواله لدى بنك الإسكان بالاضافة الى الفوائد الناتجة من القروض مما يشير الى ضعف الأصول لدى المصرف كما انه

هنالك تراجع كبير في التسهيلات الائتمانية والودائع بنسبة تقارب 288% وهو مؤشر خطير يؤكد صحة كل ماسبق الإشارة اليه واتمنى عودة المصرف الدولي للتجارة والتمويل إلى سابق عهده الذي عهدناه"

تدخلت السيدة رئيسة الجلسة: واستفسرت عن مصدر هذه البيانات المالية والأرقام بما فيها ارتفاع نسبة التعثر.

وضحت المساهمة ريما مالك: بأن هذه البيانات والأرقام مذكورة ضمن البيانات المالية، علماً أنه تم ذكر سابقاً بأنها محظورة من مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بصفحة المصرف وذلك لأسباب خاصة كونها موظفة سابقة لدى المصرف.

وضحت السيدة رئيسة الجلسة: أنه سيتم متابعة ومعالجة هذا الأمرعند الانتهاء من اجتماع الهيئة العامة غير العادية.

تحدث المساهم الدكتور عمر الحسيني: قام المساهم بالمداخلة التالية "حسب تعبير المساهم" بدايةً أتوجه بالشكر إلى الشريك الاستراتيجي بنك الاسكان على دعمه اللامحدود كما أتوجه بالشكر إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة وعلى رأسهم رئيس مجلس الإدارة السيد عمار الصفدي متمنياً أن نراه في الاجتماع القادم وأرحب بالأخوة السيد عمرو موسى والسيد محمد سعيد الدجاني وأشكر الدكتورة ديالا الحج عارف على حسن إدارتها لجلسة الهيئة العامة، كما أشكر أعضاء مجلس الإدارة على توزيعها لنسبة 90% من الأرباح وأهنئهم على هذا الانجاز باحتلالهم المرتبة الأولى بين البنوك السورية في هذا العام لجهة نسبة توزيع الأرباح.

كما أشكر جميع العاملين في المصرف والإدارات التنفيذية و في مقدمتهم الرئيس التنفيذي الأستاذ فادي الجليلاتي علماً أنه اسلتم منصبه في منتصف عام 2021 حيث كان البنك خاسراً لمبلغ وقدره 700,000,000 سبعمائة مليون ليرة سورية قديمة ورأسمال المصرف 8,400,000,000 ثمانية مليارات وأربعمائة مليون ليرة سورية قديمة ونتيجة لعملية إعادة الهيكلة و الإدارة الداخلية وتصحيح المسار القديم الذي كان سائداً وبجهوده وبجهود الفريق العامل معه أوصل رأسمال البنك بعد /5/ سنوات إلى مبلغ وقدره 100,000,000,000 مئة مليار ليرة سورية قديمة وهذا انجاز كبير تشكرون عليه.

كما أنوه إلى بعض الانجازات التي قام بها الرئيس التنفيذي على سبيل المثال ترميم مركز القطع البنيوي للمصرف بمقدار 8 مليون دولار وهذا يعزز القيمة الدفترية للسهم، بالإضافة إلى شراء أسهم سندات الخزينة الأردنية 153 مليار وهي ستدر أرباح مجزية للمصرف، ونقل 300 مليار من أرصدة المصارف الخارجية إلى إيداعات للمصارف لمدة تزيد عن /3/ أشهر وهذه ستحقق فائدة أكبر للمصرف، و إن هذا الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده سورية يتطلب من الشريك الاستراتيجي زيادة استثماراته بشكل أكبر في المصرف وذلك من خلال الدعم التقني بشكل أكبر بكثير وسريع والمساعدة في جذب البنوك الخارجية المراسلة وتوسيع قاعدتها.

كما أطلب زيادة رأسمال المصرف إلى مبلغ وقدره /300/ مليار وبشكل عاجل وذلك لمواجهة مرحلة دخول بنوك جديدة.

المساهم الدكتور وليد الأحمر: قام المساهم بالمداخلة التالية "حسب تعبير المساهم"

بدايةً أوضح أن المصرف الدولي للتجارة والتمويل هو من أوائل البنوك المنتشرة في سورية منذ اطلاقه وأكد على كفاءته وأدائه، حيث أنه بعد سنة 2021 تم معالجة العديد من المشاكل وتوزيع العديد من الأرباح وانتخاب مجلس الإدارة من ذوي الخبرات العالية حيث أن المصرف يحتل المرتبة الأولى في توزيع الأرباح كما نوه إلى رؤيته بأن المصرف سوف يحتل المرتبة الأولى بين المصارف قريباً وبالنسبة لمحفظة التسهيلات فهي جيدة ونظيفة بالإضافة إلى أن الديون المتعثرة ذات التصنيف stage 3 يوجد لها ضمانات بنسبة 99% او 100% وهذا مؤشر عن نظافة المحفظة وجودتها.

طلب المساهم التوضيح حول الفروع المعلقة وعن مدى إمكانية إعادة العمل فيها وهل هناك نية للتوزع الجغرافي.
كما نوه إلى ملاحظة هامة حول الهيكل التنظيمي والمنشور للمصرف لكون لم ترد ضمنه الهيئة العامة للمساهمين التي هي أعلى سلطة حيث تمنى ايرادها كأعلى سلطة.
كذلك تمنى وبعد الشكر العميق للشريك الاستراتيجي بنك الاسكان أن ينهي مرحلة التحفظ بسبب العقوبات التي كانت مفروضة وأن يتم تقديم كل الدعم من الشريك الاستراتيجي لاسيما في مجال الدفع الالكتروني والرقمي نتيجة خبرة بنك الاسكان وشبكته المنتشرة وفي النهاية توجه بالشكرلمجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية ولجميع العاملين.
بينت السيدة رئيسة الجلسة: إن بنك الاسكان لم يكن داعماً فقط بل أكثر من ذلك كما نوهت أن بنك الاسكان يقوم برفد المصرف بالعديد من الخبرات وفي جميع المجالات والأقسام ولم يكّبد المصرف أي مصاريف بل يعمل على تقديم خدمات مجانية مما يوفر على المساهمين والمصرف مصاريف إضافية.
المساهم ابراهيم طرحها: تمنى المساهم أن يتم إعادة تقييم أصول المصرف مما يؤدي إلى اعطاء دفعة معنوية إلى المساهمين وتحسين سمعة المصرف بالإضافة إلى عدم ذكر قيمة الليرة القديمة في بداية الشهر ضمن التقارير لسهولة قرائتها.
ونوه إلى أن المصرف من المصارف الناجحة مستغرباً التدني بسعر قيمة السهم بالسوق المالي حيث أن سعر السهم حوالي 1,800 ألف وثمانمائة ليرة سورية قديمة بينما يستحق أن يكون حوالي 7,000 سبعة آلاف ليرة سورية قديمة.
بينت السيدة رئيسة الجلسة: لست صاحبة القرار في تحديد قيمة سعر السهم بالسوق وإنما هناك محددات تحدد قيمة السهم.
المساهم خليل ابراهيم الخشي: بيّن بإن الشريك الاستراتيجي بنك الاسكان له بنية تحتية قوية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول الرقمي مبدياً رغبته في استمرار بنك الاسكان في دعم المصرف الدولي للتجارة والتمويل.
المساهم أبو بكر رمضان عمر الرحيبي ممثل الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية: أكد على ضرورة أن يكون التواصل مع المساهمين بجميع الطرق الالكترونية المتاحة سواء عبرالبريد الإلكتروني أو أي وسيلة آخرى، وإن الخطة الاستراتيجية لمجلس الإدارة تشريعياً يجب أن يمكن قياسها ولا فائدة من الكلام العام فقط، حيث أننا لم نلحظ هذه الخطة في ميزانية عام 2025 ولم نوافق عليها وتستلزم بعض التعديلات ومن خلال المراجعة تبّين أن نسبة المصاريف العامة بلغت 33% و نسبة المخصصات 32% وهي عالية جداً.
كما تطرق إلى موضوع مشاركة أعضاء مجلس الإدارة في اللجان حيث أن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن إدارة المصرف بشكل تشريعي واصدار التعليمات بشكل دقيق.
بينت السيدة رئيسة الجلسة: أن هذه اللجان ليست اجتهاد من المصرف بل هي موجودة في كل المصارف بموجب القرارات الناظمة الصادرة عن مصرف سورية المركزي .
كما أضاف المساهم بأن هناك بعض الاستفسارات بخصوص البطاقات المصرفية قبل البدء في أخذ موافقات ال visa card و master card والتي تحتاج إلى الحصول على موافقات كثيرة يمكن للمصرف البدء في استخدام ال credit card التي تلبي احتياجات جميع العملاء.
المساهمة ريما مالك: بيّنت المساهمة مايلي "أشكر بنك الاسكان على جميع الخبرات التي يعمل على رفدها إلى المصرف ولكن هذا يبّين ضعف الإدارة الحالية نتيجة استنزاف كافة الموظفين ذوي الخبرة الذين تم صرف مبالغ طائلة عليهم أما الموظفين الحاليين بحاجة إلى تعلم الخبرات اللازمة لمتابعة مسيرة العمل"

وزارة الاقتصاد والصناعة
الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات

المصرف الدولي للتجارة والتمويل (ش.م.م)
The International Bank For Trade & Finance
IBTF

المساهم الدكتور وليد الأحمر: تمنى من سعادة حاكم مصرف سورية المركزي بأن يتم اتخاذ قرار سريع برفع رؤوس أموال البنوك التقليدية إلى 300 مليار كحد أدنى والبنوك الإسلامية إلى 500 مليار وهذا مايفيد وضع البنوك في المعاملات الخارجية مع البنوك الأخرى، بالإضافة إلى عدم الموافقة على أي توزيعات نقدية تماشياً مع هذا القرار وأن يتم رفع رؤوس الاموال كخطوة اولى لحين استقرار العملة الوطنية والاقتصاد حينها تكون التوزيعات مجزية.

المساهم عماد المصري: أكد على نقطة مشار اليها سابقاً بخصوص إعفاء المساهمين من الرسوم المفروضة عليهم وأثنى على دور الرئيس التنفيذي في خدمة المساهمين والعاملين في المصرف.

من جانبه قام السيد الرئيس التنفيذي بالإجابة على استفسارات السادة المساهمين وكما يلي:

حيث ابتدأ حديثه بشكر السادة المساهمين والجهات الوصائية على حضورهم كما شكر كادر المصرف من موظفين ومدراء وبيّن أن النجاح والنتائج المحققة هي نتيجة جهد جماعي لفريق عمل المصرف كاملاً، كما شكر مجلس الإدارة على دعمه للإدارة التنفيذية مما أسهم في تحقيق نتائج مرضية والطموح يفوق ما تم تحقيقه وشكر كل من أثنى على أداء المصرف مع احترام الآراء الأخرى وبيّن حرصه على سماع الانتقادات التي تُطرح وبأن ذلك يساعد على تصحيح مسار المصرف وتلافي الأخطاء.

وبيّن أن المصرف وفقاً لبيانات العام 2025 قد حقق المرتبة الأولى على مستوى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية كعائد على حقوق الملكية في حين احتل المرتبة الثانية على مستوى موجودات المصرف وحقوق الملكية وحجم رأس المال وهذه المؤشرات جعلت المصرف من البنوك التقليدية المتقدمة .

كما إن نسبة النمو خلال خمس سنوات في صافي الربح اليوم تتجاوز ال 6,000%، و نسبة النمو التراكمية في توزيع الأسهم المجانية خلال خمس سنوات قد تجاوزت 1800% .

وخلال عام 2025 وبعد رفع العقوبات فقد كان الهاجس الأساسي هو تحصيل قيمة الكفالات الخارجية حيث كان لبنك الاسكان دور كبير في الضغط على البنوك المراسلة لتحصيل قيمة هذه الكفالات وبعد بذل جهد كبير استطاع المصرف تحصيل الجزء الأكبر منها مع توظيف أرصدة الكفالات المستردة كودائع لتحقيق نمو في دخل المصرف.

أما بالنسبة للمنح الائتماني فإن قرار وقف المنح خلال عام 2025 كان قرار من المصرف نتيجة الظروف الاقتصادية لا سيما أن تعليمات المنح يوجد لها ضوابط ومحددات يجب الالتزام بها ، حيث أننا التزمنا بهذه المحددات مما جعل عملية المنح محدودة نظراً للظروف حينها ومنها شح السيولة.

كما أشار إلى أنه تم التركيز على تحصيل القروض الممنوحة وقد بلغت المحفظة بنهاية عام 2024 بحدود 137 مليار ليرة سورية قديمة ومع نهاية العام 2025 فقد تم سداد أكثر من 55% من المحفظة مما يعكس جودة المحفظة، في حين إنه وعند مراجعة نسبة الديون غير العاملة خلال الخمس سنوات سابقة فنجد أنها في عام 2021 و 2022 كانت بحدود 38% وفي عام 2023 انخفضت إلى 4,24% وفي عام 2024 أصبحت0,63%.

وطبعاً سبب ارتفاع نسبة الديون غير العاملة بالعام 2025 كان لسببين الأول وجود قرض انتاجي متعثر وقد تم منحه في الشهر العاشر في عام 2024 ونتيجة للظروف الاقتصادية بعام 2025 فقد تعثر بعد أن تم تسديد 4 أقساط وهو القرض الاكبر ضمن المرحلة الثالثة ويشكل أكثر 90% تقريباً.

أما السبب الثاني توقف المنح مما أدى إلى انخفاض حجم المحفظة وبالتالي ارتفاع نسبة التعثر وبحال تم استبعاد مبلغ القرض المتعثر فإن نسبة الديون غير العاملة ستصبح لا تتجاوز 7% بعام 2025 وفي عام 2026 ستنخفض النسبة وتصبح بحدود 2,2%، علماً أن القرض المتعثر ممنوح وفق الضوابط والسياسات الائتمانية ومقابل ضمانات

عقارية جيدة وهي عبارة عن معمل بالإضافة إلى ثلاث عقارات تجارية مرهونة في محافظة طرطوس علماً أن الوضع القانوني للضمانات جيد ويتم العمل وفقاً للاجراءات القانونية لتحصيل قيمة المديونية.

أما بالنسبة لموضوع العقوبات وبعد رفع العقوبات نجد بأن البنوك المراسلة لازالت متحفظة نتيجة بقاء سورية مدرجة على القائمة الرمادية حسب مجموعة العمل المالي Fatf مما أثر على الحجم المأمول لعمليات التجارة الخارجية ومحدوديتها ، في حين نجحنا في فتح حسابات لدى ثلاث بنوك بنك منها في الإمارات العربية المتحدة و بنك في فرنسا وبنك في تركيا ، وتم تمرير عدد من الاعتمادات المستندية والحوالات في عامي 2025 و 2026 .

أما فيما يتعلق بالكوادر العاملة في المصرف فقد تم العمل على تأهيل وتطوير الكوادر، من خلال ارسال مجموعة من الموظفين الى بنك الاسكان وهذا الامر يتم بشكل دوري لاطلاعهم على اهم المستجدات والمعايير الدولية الجديدة لضمان صقل مهاراتهم واطلاعهم عليها لضمان التوافق مع أفضل المعايير ، كما ان مجلس الإدارة يقوم حالياً بالتركيز على تعزيز الامتثال والحوكمة وهو شرط أساسي لأي مصرف مراسل لإعادة العلاقة البنوك السورية.

وبخصوص فتح النوافذ الإسلامية فيوجد مسودة قرار من قبل مصرف سورية المركزي لفتح نوافذ اسلامية حيث تم عرضها على المصارف لإبداء الملاحظات وتم تزويد المركزي بالمطلوب ولغاية تاريخه لايوجد اي قرار صادر من قبل مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص.

وبالنسبة لفروع المصرف في المحافظات فإن المصرف يحتل مرتبة متقدمة مقارنة بباقي المصارف الخاصة من حيث حجم شبكة الفروع حيث كان يوجد لدينا 32 فرع وحالياً يوجد 19 فرع عامل حتى تاريخه ، ومؤخراً تم إرسال الكادر المعني لاعادة تقييم الوضع في محافظة الحسكة ومدينة القامشلي ليتم العمل على دراسة اعادة افتتاح فرعي المصرف في الحسكة والقامشلي.

وعلى اعتبار ان فرع الجميلية كان العمل معلق فيه سابقا ومع انتهاء عقد إيجار فرع فندق الشيراتون فقد تم اعادة افتتاح فرع الجميلية مع إغلاق فرع الشيراتون لارتفاع تكلفة الإيجار ، كما أن لدى المصرف الرغبة في التوسع من خلال افتتاح فروع جديدة ولكن بشرط ان يكون هناك جدوى من هذا التوسع وبشكل يغطي محافظات لا يوجد للمصرف تواجد فيها.

كما تم العمل على ارسال كتاب الى مصرف سورية المركزي بخصوص السماح بالتعامل مع شركات الحوالات المالية حيث تم الاتفاق مع ثلاث شركات وحالياً نحن بانتظار موافقة مصرف سورية المركزي لتفعيل هذه الخدمة.

وبخصوص البطاقات المصرفية (visa card, master card) الصادرة عن شركات الدفع العالمية فيتم العمل مع بنك الاسكان لتجهيز اتفاقيات التعامل ، حيث صدر مؤخرا قرار عن مصرف سورية المركزي فيما يتعلق بضوابط ومعايير التعامل مع شركات الدفع الالكتروني كما تم الطلب من بنك الاسكان لبيان إمكانية التنسيق مع شركة ويسترن يونيون لتنفيذ الحوالات عن طريق المصرف.

وبالنسبة لاعفاء السادة المساهمين من بعض العمولات فهو واجب علينا تجاه المساهمين وبحسب تعليمات المصرف المركزي لايوجد اي عمولات على السحب والايداع كما أن المصرف يستوفي عمولات بالحد الأدنى ، وسوف يتم العمل على ادراج نشرة خاصة للمساهمين لعدم تكبدهم اعباء اضافية .

وفيما يتعلق بالسندات الحكومية فقد لجأ المصرف إلى هذا الخيار نتيجة انخفاض أسعار الفائدة عالمياً على الودائع، حيث تم استخدام جزء من ودائعنا لدى بنك الاسكان لشراء سندات حكومية في المملكة الاردنية الهاشمية وبعائد اعلى مما ينعكس إيجاباً على الدخل ، ولسنا اول مصرف يقوم بشراء سندات حكومية وان سبب شراء هذه السندات

من المملكة الاردنية الهاشمية لان الاقتصاد الاردني اقتصاد مستقر ويوجد ثبات بسعر الدولار مقابل الدينار تم توظيف جزء من تعرضاتنا لديه دون أي زيادة فيها.

وبالنسبة لدفع الفوائد على ودائع العملاء فالمصرف ملتزم بدفع الفوائد على الودائع المربوطة لأجل والمصرف يلبي بنفس الوقت سحوبات المودعين.

تدخل السيد عمرو موسى عضو مجلس الإدارة : وأوضح أن الإستثمار في السندات الحكومية الاردنية آمن لاسيما أن سعر الصرف في الدينار مقابل الدولار يتراوح بين 710 و708 وهو ثابت منذ عام 1996 اي مايقارب ثلاثين سنة مما يشير إلى ثبات سعر العملة فيها وثبات اقتصادها وتصنيفها الائتماني واستقراره مما يشير إلى انها دولة مستقرة وإنه استثمار مستقر و ذا جدوى مالية جيدة.

تحدثت المساهمة ريما مالك: إن هذا الايداع يخالف تعليمات مصرف سورية المركزي مشيرة إلى أنه يجب ان يكون تصنيف المصارف BBB.

بين الرئيس التنفيذي السيد فادي الجليلاتي : أنه لايوجد رفاهية لتوزيع تعرضات المصرف في الخارج في ضوء محدودية المصارف التي تتعامل مع البنوك السورية وكونها كانت محصورة لدى الأردن.

المساهم منذر البيلي: أبين أنني مساهم في العديد من المصارف وإن ربط الودائع في بنك الاسكان يعتبرأمر جيد.

وضحت السيدة رئيسة الجلسة : رداً على السيدة ريما مالك فإن الملاحظة جديرة بالاهتمام وبما أن السادة مندوبي مصرف سورية المركزي والجهات الوصائية قد اطلعوا عليها فإننا بانتظار ردهم لبيان مدى توافق القرارالمتخذ بالاستثمار في سندات الخزينة بالأردن مع القوانين والقرارات الناظمة، وفي حال وجود آية مستجدات بهذا الشأن فبتأكيد سيتم اتباع التعليمات الناظمة من هذه الجهات ولابد من التأكيد على أن قرار الاستثمار هو قرار صحيح تقنياً ويحقق مصلحة للمصرف في ظل الواقع الاقتصادي الحالي، أما ما يتعلق بقانونيته فهو أمر تحسمه الجهات المختصة.

تابع السيد الرئيس التنفيذي: بالنسبة لموضوع قاعدة التمويل المستقر حيث يوجد لدينا حسابات بالأرصدة الجارية بالليرة السورية وهي تشكل تقريباً بحدود 70% والباقي موزع ما بين حسابات توفير و حسابات لأجل وبالطبع نتيجة التضخم فلا يوجد اقبال من قبل المودعين الأفراد على ربط الودائع بالليرة السورية في حين إن الإيداعات تتركز عل شكل أرصدة جارية للشركات والهيئات والمؤسسات الكبيرة والتي لا يسمح نظامها الداخلي بتوظيف فوائضها في غير ذلك ، علماً أن نسبة التسهيلات بالليرة السورية لإجمالي الودائع بالليرة السورية فهي بحدود 25% وفقاً للبيانات المالية الموقوفة في 2025/12/31 .

كما أن نسبة السيولة لدى المصرف مرتفعة وأعلى بكثير من نسب السيولة القانونية.

وفيما يخص موضوع رفع رأسمال المصرف فقد وضح الرئيس التنفيذي أن رفع رأس المال جاري العمل عليه كي يتم تلبية متطلبات البنوك المراسلة و سنكون من المصارف الرائدة بموضوع زيادة رأس المال من خلال طرح أسهم للإكتتاب العام وهو في طبيعة الحال من حق المساهمين و فرصة لهم لإقتناء أسهم بقيمتها الاسمية.

أما بالنسبة لموضوع إعادة تقييم الأصول فهذا الأمر مناط بصدور تعليمات من مصرف سورية المركزي علماً أن 70% من عقارات المصرف هي ملك مما يعكس متانة المركز المالي للمصرف.

وبالنسبة لسعر السهم بالسوق المالي فهو موضوع مرتبط بالعرض والطلب وليس للمصرف تدخل مباشر بالتحكم بسعر السهم.

وبالنسبة للتوزيعات النقدية وكوننا نسعى بالمرحلة الراهنة لزيادة رأس مال المصرف بالتالي عملية توزيع الارباح على شكل أسهم مجانية ستسهم في تحقيق زيادة في رأس المال .

أما فيما يخص ما تم الاستفسار عنه بالنسبة لنشر التقرير السنوي فقد وجهنا رسائل نصية لكافة المساهمين علماً أن التقرير السنوي قد تم رفعه على الرابط الإلكتروني للمصرف وعلى موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية.

وبالنسبة لما تم طرحه من قبل السيد أبو بكر رمضان عمر الرحيبي ممثل الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية الزراعية فيما يخص التواصل مع الشركة الليبية حيث تم إرسال كتب دعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة لكبار المساهمين و الشخصيات الاعتبارية.

كما تقدم المساهم علي مقداد ووجه سؤال مبدياً استغرابه بحظره على مواقع التواصل الاجتماعي التابعة للمصرف، حيث أكد الرئيس التنفيذي أنه سيتم العمل على متابعة القسم المعني لمعرفة الأسباب ، كما أكدت السيدة رئيسة الجلسة أن هذا الموضوع سيتم معالجته بعد انتهاء الجلسة .

وبالنسبة لمشاركة أعضاء مجلس الإدارة في اللجان التنفيذية فهذا يتم وفقاً لدليل الحوكمة ، فهذه اللجان منبثقه عن مجلس الإدارة وتتبع لها الدوائر الرقابية وتقوم بإعداد ورفع التقارير إليها ، مبيناً أن هذا الموضوع ليس تكراراً للعمل وإنما التزاماً بتعليمات دليل الحوكمة الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

وبالنسبة لموضوع خطة التمويل حيث يتم منح قروض تجارية وإنتاجية وقروض شخصية و لدينا عدة برامج متخصصة لتمويل المهندسين و الأطباء والصيادلة وفق ضوابط معينة.

القرار الأول: وبعد المناقشة, ولدى طرح الامر للتصويت وافقت الهيئة العامة غير العادية بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع على المصادقة على تقرير مجلس الإدارة لعام 2025 وخطة العمل للسنة المالية المقبلة لعام 2026 وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2025 وفق ما جاء فيها.

صدق القرار بالإجماع

البند الرابع: انتخاب مدققي الحسابات لعام 2026 و تحديد تعويضاتهم.

تمت تلاوة البند الرابع من قبل رئيسة الجلسة المتضمن انتخاب شركة السمان ومشاركوه كمدقق حسابات معتمد عن العام 2026 مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد بدل الأتعاب و على أن يتولى مدقق الحسابات تدقيق الحسابات السنوية و إجراء مراجعة للحسابات بشكل ربعي و نصف سنوي "واعتماد نماذج قرارات مجلس النقد و التسليف ذات الصلة"، وطرحت الموضوع للتصويت.

القرار الثاني: وبعد المناقشة, وبالتصويت وافقت الهيئة العامة غير العادية بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع على انتخاب شركة السمان ومشاركوه كمدقق حسابات معتمد عن العام 2026 وفوضت مجلس الإدارة بتحديد بدل الأتعاب و على أن يتولى مدقق الحسابات تدقيق الحسابات السنوية و إجراء مراجعة للحسابات بشكل ربعي و نصف سنوي واعتماد نماذج قرارات مجلس النقد و التسليف ذات الصلة، وقد تمت الموافقة على ذلك.

صدق القرار بالإجماع

البند الخامس: تكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة

بيّنت رئيسة الجلسة بأن الدخل الشامل العائد إلى مساهمي المصرف لعام 2025 قد بلغ مايعادل (81,190,207,764) ل.س.ق فقط واحد وثمانون مليار ومائة وتسعون مليوناً ومئتان وسبعة ألاف وسبعمائة وأربعة وستون ليرة سورية قديمة لاغير، وقد تم تكوين احتياطي قانوني للعام 2025 بمبلغ / 4,647,498,377/ ل.س.ق فقط أربعة مليارات وستمائة وسبعة وأربعون مليوناً وأربعمائة وثمانية وتسعون ألفاً وثلاثمائة وسبعة وسبعون ليرة سورية قديمة لاغير ، استناداً إلى المادة رقم /197/ من قانون الشركات الصادر بتاريخ 14 شباط 2011 وتعميم مصرف سورية المركزي رقم 1/100/952 تاريخ 12 شباط 2009 بقيمة 10% من الارباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر أرباح/خسائر فروقات القطع غير المحققة بحيث لايتجاوز 25% من رأس مال المصرف.

فيما تم تكوين احتياطي خاص للعام 2025 بمبلغ /4,647,498,377/ ل.س.ق فقط أربعة مليارات وستمائة وسبعة وأربعون مليوناً وأربعمائة وثمانية وتسعون ألفاً وثلاثمائة وسبعة وسبعون ليرة سورية قديمة لاغير ، استناداً إلى المادة رقم /97/ من قانون النقد الأساسي رقم 2002/23 وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن/ب1 تاريخ 4 شباط 2008 و تعميم مصرف سورية المركزي رقم 1/100/952 تاريخ 12 شباط 2009 وبما يعادل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر أرباح/خسائر فروقات القطع غير المحققة.

وعليه و بعد تكوين الاحتياطيات وتدوير مبلغ (121,315,964,205) ل.س.ق مائة وواحد وعشرون ملياراً وثلاثمائة وخمسة عشر مليوناً وتسعمائة وأربعة وستون ألفاً ومئتان وخمسة ليرة سورية قديمة لاغير والذي يمثل ارباح فروقات القطع غير المحققة إلى الأرباح المدورة غير المحققة ، سيتم إضافة الارباح المحققة البالغة / 30,830,759,687 / ل.س.ق فقط ثلاثون ملياراً وثمانمائة وثلاثون مليوناً وسبعمائة وتسعة وخمسون ألفاً وستمائة وسبعة وثمانون ليرة سورية قديمة لاغير إلى رصيد الأرباح المتراكمة المحققة ليصبح رصيدها ربح متراكم بمقدار / 53,564,205,459 / ل.س.ق فقط ثلاثة وخمسون ملياراً وخمسمائة وأربعة وستون مليوناً ومئتان وخمسة آلاف وأربعمائة وتسعة وخمسون ليرة سورية قديمة لاغير .

وطرحت رئيسة الجلسة اقرار تكوين الاحتياطيات للتصويت.

القرار الثالث: وبعد المناقشة، ولدى طرح الامر للتصويت وافقت الهيئة العامة غير العادية باجماع الحضور الممثل في الاجتماع على تكوين احتياطي قانوني بمبلغ // 4,647,498,377/ ل.س .ق فقط أربعة مليارات وستمائة وسبعة وأربعون مليوناً وأربعمائة وثمانية وتسعون ألفاً وثلاثمائة وسبعة وسبعون ليرة سورية قديمة لاغير بحيث يصبح رصيد الاحتياطي القانوني /9,897,498,377/ ليرة سورية قديمة وهو مايشكل 25% من رأس المال. والموافقة على تكوين احتياطي خاص بنسبة 10% من الارباح المحققة قبل الضريبة وفقاً لاحكام قانون النقد الاساسي بمبلغ وقدره /4,647,498,377/ ل.س.ق فقط أربعة مليارات وستمائة وسبعة وأربعون مليوناً وأربعمائة وثمانية وتسعون ألفاً وثلاثمائة وسبعة وسبعون ليرة سورية قديمة لاغير

صدق القرار بالإجماع

البند السادس: مناقشة واقع محفظة التسهيلات الائتمانية لدى المصرف وتطورها خلال العام 2025.

تم عرض واقع المحفظة كما يلي:

بلغت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة /61.3/ مليار ليرة سورية قديمة أي بانخفاض مقداره /75.6/ مليار ل.س.ق وبنسبة بلغت 55% عن العام السابق مما يعكس جودة المحفظة الائتمانية، وقد انخفض منح التسهيلات الائتمانية بسبب الظروف الاقتصادية التي سادت خلال عام 2025 وما رافقه ذلك من شح بالسيولة النقدية لدى

مديرية الشركات - دائرة الشركات
المصرف الدولي للتجارة والتمويل (ش.م.س) The International Bank For Trade & Finance IBTF

المصارف. في حين إنه وبعد تنزيل رصيد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة فإن رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي يبلغ /50.4/ مليار ليرة سورية قديمة.مع العمل على تحسين جودة المحفظة الائتمانية حسب نسبة كل مرحلة من المراحل من اجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع العام السابق.

تدخل المساهم جهاد الكبه: طلب توضيح قيام عدد كبير من كبار المساهمين من الراغبين بالحصول على تسهيلات بالعزوف عن التعامل مع المصرف والتوجه لمصارف أخرى.

من جانبه قام السيد الرئيس التنفيذي بالإجابة على استفسار المساهم: إن المتعاملين بالإقتراض هم ليسوا بالضرورة مساهمين بل هم متعاملين مقترضين مبيناً إلى أنه في عام 2025 لم يتم منح قروض مع التزام المصرف بمحددات وضوابط المنح وذلك حسب تعليمات مصرف سورية المركزي، ولا بد من التنويه إلى أن أي مقترض يود الحصول على تسهيلات ائتمانية فلابد من تقديم طلب خطي مع تزويد المصرف بجميع الوثائق والبيانات اللازمة ليتم حينها دراسة الطلب وفي حال الاعتذار على طلب العميل فذلك يكون وفق مبررات وضوابط معينة والمنح لا يكون بشكل اعتباطي وإنما يوجد محددات للمنح وهناك لجنة للتسهيلات هي صاحب القرار و المصرف يعتبر من أوائل المصارف التي فصلت اعمال منح التسهيلات عن الائتمان لضمان سلامة جودة المنح الائتماني.
حيث أخذت الهيئة العامة علماً بواقع المحفظة الائتمانية.

البند السابع: المصادقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2025 والبحث في تعويضات العام 2026.

بيّنت السيدة رئيسة الجلسة بأنه وفقاً لأحكام المادة /156/ من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 و المتضمنة "تُحدد الهيئة العامة للشركة بدلات الحضور والمزايا الأخرى لأعضاء المجلس.." وعملاً بأحكام الفقرة (ح) من المادة (11) من النظام الأساسي للمصرف والتي تنص على " تحدد الهيئة العامة العادية وبناءً على تنسيب من مجلس الإدارة مكافآت رئيس وأعضاء المجلس بما لايتجاوز 5% من الأرباح الصافية كما تحدد المزايا الأخرى و بدلات الحضور عن كل جلسة يحضرها العضو".

- بلغت تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2025 بواقع مبلغ /8,400,000/ ل.س .ج فقط ثمانية ملايين وأربعمائة ألف ليرة جديدة سورية لا غير متضمنة بدلات حضور جلسات مجلس الإدارة و اللجان المنبثقة عنه وبواقع 100.000 مائة ألف ليرة سورية جديدة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة والبالغة حسب دليل الحوكمة /6/ جلسات سنوياً، و 50.000 خمسون ألف ليرة سورية جديدة بدل حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وبما لا يتجاوز الستمائة ألف ليرة سورية جديدة سنوياً لكل عضو.
- أما فيما يتعلق بتعويضات عام 2026 فيوصي المجلس ببقاء تعويضات و بدلات أعضاء مجلس الإدارة لقاء حضور اجتماعات مجلس الإدارة و اللجان المنبثقة عنه على حالها و حسب المعمول به وفقاً لقرار الهيئةعام 2025 وهي كالتالي:
  - 100.000 مائة ألف ليرة سورية جديدة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة والبالغة حسب دليل الحوكمة /6/ جلسات سنوياً.
  - 50.000 خمسون ألف ليرة سورية جديدة بدل حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وبما لا يتجاوز الستمائة ألف ليرة سورية جديدة سنوياً لكل عضو.

تدخل الدكتور وليد الأحمر: بعد سماع هذه الأرقام والاطلاع على التقرير تبين أن أرقام تعويضات أعضاء مجلس الإدارة هي من أقل التعويضات بين المصارف حالياً وفي بعض البنوك الأخرى هذه

التعويضات أضعاف مضاعفة عن التعويضات المطروحة علماً أن هذه المصارف لم تقم بتوزيع الأرباح منذ سنوات.

القرار الرابع: وافقت الهيئة العامة غير العادية بإجماع الحضور الممثل في الإجتماع على المصادقة على تعويضات عام 2025 بواقع 8,400,000 ل.س.ج، والمصادقة على تعويضات عام 2026 وفقاً للقرار الصادر عن الهيئة العامة في عام 2025على الشكل التالي:

- 100.000 مائة ألف ليرة سورية جديدة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة والبالغة حسب دليل الحوكمة /6/ جلسات سنوياً.
- 50.000 خمسون ألف ليرة سورية جديدة بدل حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وبما لا يتجاوز الستمائة ألف ليرة سورية جديدة سنوياً لكل عضو.

صدق القرار بالإجماع

البند الثامن: المصادقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لعام 2025 .

وفقاً لأحكام المادة /156/ من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 و المتضمنة "يعين النظام الأساسي للشركة طريقة تحديد المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد هذه المكافآت على /5%/ من الأرباح الصافية". وعملاً بأحكام الفقرة (ح) من المادة (11) من النظام الأساسي للمصرف والتي تنص على " تحدد الهيئة العامة العادية وبناءً على تنسيب من مجلس الإدارة مكافآت رئيس وأعضاء المجلس بما لايتجاوز 5% من الأرباح الصافية ... ".

فإننا نوصي لهيئتكم الكريمة المصادقة على مكافأة أعضاء المجلس وفقاً لما يلي:

- صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2025 بمبلغ وقدره/13.500.000/ ثلاثة عشرمليوناً وخمسمائة ألف ليرة سورية جديدة بواقع /1.500.000/ مليون وخمسمائة ألف لكل عضو منهم وبما يعادل تقريباً 3.36% من صافي الأرباح بعد الضريبة وفقاً للبيانات المالية لعام 2025.

القرار الخامس: وافقت الهيئة العامة غير العادية بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2025 بمبلغ وقدره/13.500.000/ ثلاثة عشرمليوناً وخمسمائة ألف ليرة سورية جديدة بواقع /1.500.000/ مليون وخمسمائة ألف لكل عضو منهم وبما يعادل تقريباً 3.36% من صافي الأرباح بعد الضريبة وفقاً للبيانات المالية لعام 2025.

البند التاسع: اتخاذ القرار بخصوص اقتراح مجلس الإدارة بزيادة رأسمال المصرف من خلال اصدار أسهم مجانية بقيمة /475,000,000/ ل.س جديدة عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة، أي ما يعادل ما نسبته 90.5% من رأس المال الحالي ليصبح رأسمال المصرف بعد الزيادة /1,000,000,000/ ل.س فقط مليار ليرة سورية جديدة و تعديل المادة /6/ من أحكام النظام الأساسي و ذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية و الإشرافية على اصدار الأسهم المجانية.

أشارت السيدة رئيسة الجلسة بأنه وفقاً لأحكام المادة رقم /1/ من القانون رقم /3/ لعام 2010 و المتعلقة بالحد الأدنى لرأسمال المصارف، فإن مجلس الإدارة وبناء على نتيجة

أعمال عام 2025 والتي بلغت فيها الأرباح المحققة ما يعادل / 308,307,597 / ليرة سورية جديدة ليصبح رصيد الأرباح المدورة المحققة / 535,642,055 / ليرة سورية جديدة فإن مجلس الإدارة يوصي لهيئتكم الموقرة بالموافقة على إصدار أسهم مجانية بقيمة /475,000,000/ ليرة سورية جديدة (/475,000,000/ سهم) عن طريق ضم الأرباح المدورة و بما يعادل نسبة 90.47% أي ما يقارب 90.5% من رأس المال الحالي ليصبح بذلك رأسمال المصرف بعد الزيادة /1,000,000,000/ ل.س.ج فقط مليار ليرة سورية جديدة.

و بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية المعنية على هذه الزيادة أصولاً بما فيه تعديل المادة /6/ من النظام الأساسي للمصرف تبعاً لذلك.

القرار السادس: بعد المناقشة ولدى طرح الموضوع للتصويت, وافقت الهيئة العامة غير العادية بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع وبما يزيد على نصف رأسمال المكتتب به, على ما يلي:

أولاً- زيادة رأسمال المصرف المسدد كاملاً من خلال اصدار أسهم مجانية كل حسب مساهمته برأسمال الشركة بقيمة/475,000,000/ ليرة سورية جديدة عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة أي ما يعادل نسبته 90.47% من رأس المال الحالي ليصبح رأسمال المصرف بعد الزيادة /1,000,000,000/ ل.س.ج فقط مليار ليرة سورية جديدة و ذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية والإشرافية.

ثانياً-اقرار تعديل المادة /6/ من النظام الأساسي للمصرف. بزيادة رأسمال الشركة بمقدار /475,000,000/ ل.س.ج عبر ضم جزء من الارباح (أسهم مجانية) لزيادة رأسمال المصرف ليصبح /1,000,000,000/ ل.س.ج فقط مليار ليرة سورية جديدة, وذلك لتصبح بعد التعديل وفق مايلي:

المادة /6/ رأسمال الشركة: حدد رأسمال الشركة بمبلغ /1,000,000,000/ ل.س.ج فقط مليار ليرة سورية جديدة موزعة على /1,000,000,000/سهم فقط مليار سهم اسمي قيمة السهم الواحد /1/ ل.س.ج فقط ليرة سورية جديدة.

-ترقم الأسهم من الرقم /1/ إلى الرقم /1,000,000,000/ سهم فقط مليار سهم اسمي.

-كما تم تفويض السادة مجلس إدارة المصرف والرئيس التنفيذي للمصرف لاستكمال إجراءات الحصول على موافقة الجهات الرقابية المختصة على التعديلات المذكورة على النظام الاساسي للمصرف وصولاً لشهر ذلك لدى امانة السجل التجاري المختص أصولاً.

صدق القرار بالإجماع

البند العاشر : الموافقة على منح الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة وللأشخاص المكلفين بتمثيل الشركة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو أن يتعاطوا تجارة مشابهة أو منافسة لها وفقاً لأحكام المادة 152 من قانون الشركات رقم 29لعام 2011.

بيّنت السيدة رئيسة الجلسة بأنه وفقاً للفقرة رقم /4/ من أحكام المادة / 152 المحظورات /من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011م التي نصت على " لايجوز لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص المكلّفين بتمثيل الشركة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو أن يتعاطعوا تجارة مشابهة أو منافسة لها إلا إذا حصلوا على ترخيص يجدد في كل سنة"

ونظراً لأن عدد من أعضاء مجلس الإدارة ممثلي بنك الإسكان يقومون بممارسة نشاط مشابه لنشاط شركة المصرف الدولي للتجارة والتمويل في مجال القطاع المصرفي خارج أراضي الجمهورية العربية السورية، فإنه لابد من

الحصول على الترخيص اللازم من الهيئة العامة لأعضاء مجلس الإدارة لممارسة أعمال مشابهة بموجب أحكام المادة المشار اليها أعلاه.
نوصي لهيئتكم الكريمة بالموافقة على الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة لمدة سنة.

القرار السابع: وبعد المناقشة وطرح الموضوع للتصويت, وافقت الهيئة العامة غير العادية بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع على الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بالاشتراك في إدارة شركة مشابهة أو منافسة وممارسة أعمال مشابهة للمصرف وفق أحكام المادة /152/ من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 م ولمدة عام يبدأ من تاريخ اجتماع الهيئة العامة 2026/07/27.

صدق القرار بالإجماع

البند الحادي عشر: البحث في الاقتراحات الخاصة بالاستدانة وبيع عقارات الشركة ورهنها وإعطاء الكفالات والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها التي تخرج عن صلاحية مجلس الإدارة واتخاذ القرارات بذلك.

أشارت السيدة رئيسة الجلسة بأنه استناداً لأحكام الفقرة 7 من المادة 168 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 المتضمنة صلاحية الهيئة العامة والتي تنص :
" البحث في الاقتراحات الخاصة بالاستدانة وبيع عقارات الشركة ورهنها وإعطاء الكفالات والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها والتي تخرج عن صلاحية مجلس الإدارة واتخاذ القرارات بذلك".
فإن مجلس الإدارة يقترح للهيئة العامة تفويض مجلس الإدارة باتخاذ الاجراءات المناسبة لبيع العقارات المغلقة المملوكة وغير المستخدمة العائدة ملكيتها للمصرف، بالإضافة لبيع العقارات المستملكة لقاء تحصيل الديون من خلال التنفيذ على العملاء المتعثرين.

القرار الثامن: وعليه وبعد المناقشة وطرح الموضوع للتصويت, وافقت الهيئة العامة غير العادية بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع على تفويض مجلس إدارة المصرف باتخاذ الاجراءات المناسبة لبيع العقارات المغلقة المملوكة للمصرف وغير المستخدمة، بالإضافة لبيع العقارات المستملكة لقاء تحصيل الديون من خلال التنفيذ على العملاء المتعثرين.

صدق القرار بالإجماع

البند الثاني عشر: إبراء ذمة مجلس الإدارة عن الدورة المالية المنتهية بتاريخ 2025/12/31.

بيّنت السيدة رئيسة الجلسة بأنه وفقاً لأحكام المادة /168 من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 فإنه يتوجب إبراء ذمة مجلس إدارة الشركة (المصرف الدولي للتجارة و التمويل) في نهاية كل دورة مالية سنوية وذلك إشعاراً من الهيئة العامة بإطلاعها على البيانات المالية المقدمة إليها خلال دورة إنعقادها العادية السنوية بما يؤكد أن مجلس الإدارة لم يتسبب ولم يلحق أي ضرر مادي و لم يرتب أية التزامات مالية بدون وجه حق على المصرف ، فضلا عن أن المجلس لم يحصل على أية مكاسب غير قانونية إطلاقاً من المصرف خلال فترة الدورة المالية المنتهية في 2025/12/31 .
و نظراً لكون البيانات المالية المدققة و المعتمدة أصولاً من قبل كافة الجهات المختصة و من مدققي الحسابات و لم تثبت أي ضرر لحق بالمصرف من قبل مجلس الإدارة من أي نوع كان ، كما أن هذه البيانات لم تثبت حصول المجلس على أية مكاسب غير قانونية .
لذا فإننا نتقدم إليكم لإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف عن الدورة المالية المنتهية بتاريخ 2025/12/31 .

المصرف الدولي
للتجارة و التمويل ش.م.م
The International Bank
For Trade & Finance

القرار التاسع : وبعد المناقشة ولدى طرح الموضوع للتصويت, وافقت الهيئة العامة غير العادية بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل عن السنة المالية 2025 إبراءً عاماً وشاملاً.

صدق القرار بالإجماع

علماً أنه جرت مداخلة من قبل السيد محمد غياث الأشرف وتطرق لعدة نقاط أثناء الإجتماع واعترض على عدد من القرارات إلا أنه تبين بأن السيد محمد غياث الأشرف غير مساهم ولم يتم تسجيل حضوره في الإجتماع بالوكالة أو التفويض

بانتهاء مناقشة كامل بنود الاجتماع قدمت رئيسة الجلسة الشكر لجميع المساهمين على حضورهم ودعمهم للمصرف، وخصت بالشكر مندوبي وزارة الاقتصاد والصناعة ومندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية ومندوبي مصرف سورية المركزي كما شكرت الشريك الاستراتيجي على دعمه الدائم والشكر موصول للإدارة التنفيذية للمصرف على جهودها، وتم اختتام أعمال الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل ، بتمام الساعة الثالثة ظهراً يوم الاثنين الموافق لـ 27 من شهر تموز لعام 2026.

مقرر الجلسة
المحامي عماد الكردي

مندوبي وزارة الاقتصاد والصناعة
السيد يمان أحمد الحمو / السيد محمد أنس ناعسة

مراقبي التصويت
السيدة جميلة عمران/السيد ابراهيم طرحها

جميلة عبد اللطيف عمران

رئيس الجلسة
د. ديالا الحج عارف

٢٠٢٦ آب ٦